والاتجاهات ويراه، ويعيش بالتالي حرارة الخلاف، وينحاز، تلقائياً، إلى جانب هذا الرأي أو ضده. أما في المجلس الوطني الاخير، فقد كانت القضايا المطروحة أمام المجلس من نوع مختلف، وكانت الآراء حولها متقاربة سلفاً، بحيث انصب النقاش حول دقّة الصياغة المطلوبة للتوصيات والقرارات، بما تعنيه هذه الدقة من تحديد وتحكم بالتكتيك السياسي الذي سيتّبع عند الخوض فيها عملياً، وبسبب ذلك ساد الهدوء جو النقاش، وشعر كثير من الاعضاء بجو لم يألفوه من قبل، حتى ظن بعضهم أن لا وجود لقضايا مركزية يتمحور حولها النقاش، بينما كانت عملية التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بالدقة المطلوبة، عملية من أهم العمليات التي واجهها المجلس الوطني، وعكست مدى النضج السياسي الذي وصل إليه العقل السياسي الفلسطيني، وأبرزت تقدير القيادات لأهمية كل كلمة تقال وضرورة التدقيق فيها، كما أبرزت ادراك هذه القيادات إلى أن الكثير من مراكز القوى العالمية، تنتظر ما سيقوله المجلس الوطني، وتستعد للتدقيق فيه، لتحدد سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الصراع العربي – الاسرائيلي.

ثمة سبب آخر لهدوء النقاش لا بد من تسجيله بنوع من التقدير، فقد سبقت انعقاد المجلس حملة اعلامية ضد منظمة التحرير وضد قيادة فتح بالذات، شارك فيها العديد من المنظمات، سواء في صحفها الخاصة أم في أحاديثها ومقابلاتها مع الصحف الأخرى، ووصلت هذه الحملات إلى حد التشكيك برموز قيادية معروفة، وكان المراقبون ينتظرون أن تتواصل هذه الحمـــلات داخل المجلس، ولكن الذي حصل عملياً كان عكس ذلك تماماً، إذ تراجعت المنظمات المعنية عن حملاتها، وغيرت تماماً من لهجة حديثها، وبدلاً من الاتهام والتشهير، لجأت إلى أسلوب عرض آرائها ومواقفها السياسية بكل هدوء وروية، مطالبة باحداث تعديلات في المواقف هنا وهناك، دون أن تتنازل عن رؤيتها للمسائل المطروحة.

... والآن، ماذا كانت القضايا الاساسية المطروحة في المجلس؟ لقد كان شريط القضايا طويلاً وشاملاً، يمتد من لبنان إلى الحرب العراقية – الايرانية، مروراً بقضايا جبهة الصمود، وقضايا المناطق المحتلة والأسرى وعائلات الشهداء، وقضايا التربية والتعليم والعلاج، ولكن أبرز ما شكل قضايا ساخنة، وأثار جدلاً ملحوظاً كان ثلاث قضايا سياسية هي: الحوار مع الاردن، والمبادرة الأوروبية، والموقف من مبادرة بـريجنيف، بالاضافة إلى قضية تنظيمية عنوانها: تشكيل اللجنة التنفيذية، ومضمونها: ثلاث قضايا: طلب فتح زيادة أعضائها، وطلب ثلاثة تنظيمات دخول اللجنة، وإحداث تغييرات في تمثيل المستقلين. وفي حين دار الحوار حول القضايا السياسية علناً في جلسات المجلس العامة وفي جلسات اللجان، دار الحوار حول القضية التنظيمية في أجواء الكواليس، مع تسرب كامل لهذه الاجواء إلى أعضاء المجلس جميعهم تقريباً.

وبالنسبة للقضايا السياسية الثلاث المذكورة، لعب تقرير اللجنة التنفيذية الذي قدمه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية، دوراً مهماً في انتزاع فتيل التوتر داخل المجلس، وأثبت أن ما يبدو خلافاً عميقاً بين مواقف بعض المنظمات ومواقف منظمة